Document: EB 2016/117/R.28
Agenda: 6(a)
Date: 12 April 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الحادية والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل للصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة عشرة بعد المائة
روما، 13–14 أبريل/نيسان2016

للعلم

محاضر الدورة الحادية والتسعين للجنة التقييم

1- تغطي هذه المحاضر المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الحادية والتسعين المنعقدة يوم 29 مارس/آذار وصبيحة يوم 30 مارس/آذار 2016.

2- بعد موافقة لجنة التقييم على هذه المحاضر، سيتم تداولها مع المجلس التنفيذي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من الهند (رئيس الجلسة)، ومصر، وفرنسا، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج، وسويسرا. كما حضرها أيضا، بصفة مراقب، أعضاء مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهم، نيجيريا (رئيس المجموعة)، والصين، وفرنسا، وإيرلندا (من خلال الاتصال عن بعد بطريقة الفيديو)، للمشاركة في مناقشة التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وحضر هذه الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير المكتب؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير البرامج الرئيسي في الدائرة؛ ونائبة الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير التخطيط الاستراتيجي في الدائرة؛ ومديرة شعبة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا؛ ومدير برنامج قطري في الشعبة؛ ومدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومدير برنامج قطري في الشعبة؛ وكبيرة الموظفين القانونيين في مكتب المستشار العام؛ والقائمة بأعمال سكرتير الصندوق في مكتب سكرتير الصندوق (يوم 29 مارس/آذار)؛ وسكرتير الصندوق (يوم 30 مارس/آذار)؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

4- كذلك انضم إلى اللجنة أيضا في هذه المداولات السيد Sinem Mingan، المستشار ونائب رئيس البعثة، والسيد Hilmi Ergin Dedeoğlu، المستشار الزراعي في سفارة تركيا لمناقشة تقييم البرنامج القطري لتركيا؛ وسعادة السفيرة Maria Laura da Rocha، السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية البرازيل الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما لمناقشة البند المتعلق بتقييم البرنامج القطري للبرازيل.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الاعمال

5- تضمّن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) مسودة ورقة النهج المتعلقة بالتقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق؛ (5) تقييم البرنامج القطري للبرازيل؛ (6) تقييم البرنامج القطري لتركيا؛ (7) نهج الصندوق في الانخراط مع البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، و تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه؛ (8) مبادرة تقييم الأثر بموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق: توليفة موجزة للدروس المستفادة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها؛ (9) الإجراء الخاص بإعداد محاضر دورات لجنة التقييم، والموافقة عليها وتداولها؛ (10) مسائل أخرى.

6- وأشار رئيس اللجنة إلى أنه قد تم إعادة ترتيب بعض البنود على جدول الأعمال لضمان وجود بعض الموظفين الرئيسيين في الصندوق الذين سيسافرون في مهمات عمل أثناء مناقشة بعض البنود المحددة. وبالتالي، ستتم مناقشة تقييم البرنامج القطري لتركيا باعتباره البند 4؛ ومبادرة تقييم الأثر بموجب التجديد

التاسع لموارد الصندوق: توليفة موجزة للدروس المستفادة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها باعتبارها البند 5؛ ونهج الصندوق في الانخراط مع البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليه، باعتباره البند 6. أما تقييم البرنامج القطري للبرازيل ومسودة وثيقة نهج التقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق فسيناقشان في اليوم الثاني، باعتبارهما البندين 8 و9، على التوالي.

7- كذلك عدّل جدول الأعمال المؤقت ليتضمّن تحت مسائل أخرى، مقترحا تقدم به مكتب التقييم المستقل لعقد دورة إضافية للجنة التقييم في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 لمناقشة التقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق.

8- وتبنّت لجنة التقييم جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2016/91/W.P.1 المعدّل، ليتضمن بندا جديدا تحت مسائل أخرى (سيُعاد إصدار الوثيقة بحيث تصبح EC 2016/91/W.P.1/Rev.1).

البند 3 من جدول الأعمال: التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

9- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2016/91/W.P.2، التي تتضمّن التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، واستجابة إدارة الصندوق على هذا التقييم (EC 2016/91/W.P.2/Add.1). وأشارت اللجنة بعين الرضا لجودة هذا التقييم المؤسسي والتوصيات الواردة فيه.

10- سلّط التقييم الضوء على أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قد أسهم في إيجاد نظام أكثر انتظاما، وشفافية، ومرونة وسهولة في الوصول إليه والقدرة على التنبؤ به لتخصيص الموارد مما سبقه. علاوة على كونه نظاما أكثر عدالة لتخصيص موارد الصندوق بين الدول الأعضاء النامية. وحللت اللجنة مكون الاحتياجات القطرية، ووجدت أن تعداد السكان الريفيين كان المحرك الرئيسي في تقرير المخصصات. كذلك فقد وجدت أن مكون الاحتياجات القطرية في معادلة هذا النظام يركّز بصورة محدودة على الفقر الريفي، الذي يعتبر جوهر مهمة الصندوق. علاوة على ذلك، فإن معادلة هذا النظام، بالإجمال، لا تأخذ بعين الاعتبار التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، والهشاشة، والتعرض للمخاطر. كما أنها لا تعكس بصورة شاملة مظهرين رئيسيين من مهمة الصندوق، ألا وهما: الأمن الغذائي والتغذية.

11- وفي الوقت نفسه، فإن أثر المخصصات النهائية على مكوّن الأداء القطري – والذي يتضمّن ثلاثة متغيرات ترفد بعضها بعضا، أداء القطاع الريفي، تقدير السياسات والمؤسسات القطرية، والمشروعات المعرضة للمخاطر – ربما كان أقل مما هو مرغوب فيه ولعله حظي بوزن ترجيحي أقل من مكون الأداء في نظم تخصيص الموارد في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

12- وأشارت اللجنة أنه وبالإجمال، فإن درجات التقييم في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كانت مرضية بالنسبة للأهمية، ومرضية إلى حد ما بالنسبة للكفاءة والفعالية.

13- واعترفت اللجنة بأن هنالك العديد من التعديلات الإيجابية التي أُدخلت على هذا النظام على مدى السنوات الماضية – مثل مواءمة المخصصات لمدة ثلاث سنوات مع دورات تجديد الموارد، وإدراج متغيّر تعداد السكان الريفيين في مكوّن الاحتياجات القطرية في المعادلة، عوضا عن تعداد السكان الإجمالي في البلد المعني، وذلك لإدخال تحسينات إضافية على النظام كأداة لتخصيص الموارد.

14- ودعمت اللجنة التوصيات التي خرج بها التقييم لإجراء ما يلي: (1) تشذيب تصميم هذا النظام من خلال جعل أهدافه أكثر دقة، وتعزيز تركيزه على الفقر الريفي، وتشذيب المؤشرات المتأصلة في متغيّر أداء القطاع الزراعي، وإعادة تقدير التوازن بين الاحتياجات القطرية والأداء القطري في توجيه المخصصات القطرية؛ (2) تشذيب العمليات للوصول إلى قدر أكبر من الفعالية، وعلى سبيل المثال من خلال النظر فيما لو كان من الضروري الإبقاء على مكوّن تقدير المؤسسات والسياسات القطرية نظرا لعدم توفر الدرجات لهذا المكون؛ (3) تحسين الكفاءة من خلال حساب درجة أداء القطاع الزراعي بصورة أقل تواترا، وإجراء إعادة التخصيص في وقت مبكر من الدورة ومدتها ثلاث سنوات؛ (4) تعديل إدارة النظام وحوكمته، على سبيل المثال من خلال إيجاد لجنة بين الدوائر معنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتعزيز الشفافية في تنفيذ النظام من خلال إعداد وتداول تقارير سنوية أكثر شمولية؛ (5) توليد المعرفة من خلال رصد وتقاسم الخبرات عبر البلدان.

15- وأشار أعضاء اللجنة إلى أن التفاصيل الخاصة ببعض العناصر الهامة، مثل التعرض لمخاطر تغيّر المناخ، لم تدرج إلا في ذيول هذا التقييم وليس في متن التقرير الرئيسي، واعترفوا بالحاجة لإدخال متغيرات إضافية مثل التعرض لآثار تغيّر المناخ والهشاشة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولكنهم دعوا إلى الإبقاء على بساطة النظام. كذلك فقد أكدوا أيضا على الحاجة لمزيد من التطوير لمؤشرات التمايز بين الجنسين في متغير أداء القطاع الريفي مع الأخذ بعين الحسبان الأولويات الواردة في سياسة التمايز بين الجنسين في الصندوق.

16- واعترافا بتعقيد إضافة مظاهر مختلفة للمعادلة، فقد دعت اللجنة إدارة الصندوق إلى النظر في الإحصائيات الموثوقة من مصادر أخرى لأغراض الكفاءة عند اختيار المتغيرات أو المؤشرات الجديدة المحتمل إدراجها في هذا النظام. وفيما يتعلق بالأخيرة، لابد من إيلاء الحذر المخصوص لتقرير فيما لو كان سيتم إدراج مؤشرات و/أو متغيرات جديدة، وما هو الأثر الذي سيخلفه ذلك على مكوّني الأداء والاحتياجات في المعادلة.

17- وحول قضية أخرى، أكّدت اللجنة مرة أخرى على التوصية التي وردت في التقييم لتعزيز التعلم عبر البلدان والأقاليم، وأكدت على الحاجة لتبسيط توليد درجات أداء القطاع الزراعي عبر البلدان بأسرها.

18- وقدّرت اللجنة استجابة الإدارة الدقيقة والمركزة على هذا التقييم. وكذلك فقد أحاطت علما برضا الإدارة على المخرجات الإجمالية الناجمة عن التقييم والتزامها باستخدام التحليلات الإحصائية المتقدمة التي تم إعدادها لهذا التقييم لتنفيذ أفضل للتوصيات الثلاث الرئيسية، وهي: إعادة تقدير التوازن بين مكوني الاحتياجات القطرية والأداء القطري في معادلة النظام؛ وتعزيز التركيز على الفقر الريفي في مكون الاحتياجات القطرية؛ وتشذيب متغيّر أداء القطاع الريفي من خلال إعادة النظر في المؤشرات والمسائل الأساسية المتوفرة. وعلاوة على ذلك، فسوف تفكر الإدارة مليا في الطرق التي ستتبعها لتعزيز فعالية معادلة هذا النظام وعمليته كحافز لأداء قطري أفضل، وسوف تعرض تحديثا عن طريقة المضي قدما المقترحة على الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2016.

19- ومع الإحاطة علما بتحفظات الإدارة على بعض توصيات التقييم، فقد دعمت اللجنة هذه التوصيات، وبخاصة تلك المتعلقة بإدارة وحوكمة هذا النظام، وحثّت إدارة الصندوق على تعزيز الشفافية من خلال

تداول الوثائق الأكثر متانة عن سبب إدراج أو عدم إدراج بعض البلدان في دورة ما من دورات النظام؛ وتعزيز الرابط بين مخصصات النظام والميزانية الإدارية وإعداد ذخيرة المشروعات؛ وإيجاد لجنة بين الدوائر؛ وتطوير نظام قاعدة بيانات للمعلومات الخاصة بهذا النظام؛ وتيسير التعلم عبر الأقاليم؛ وتعزيز انخراط المجلس التنفيذي وتقاسم المعلومات معه، على سبيل المثال فيما يتعلق بإدراج أو استبعاد بلد ما من دورة من دورات النظام، ووضع سقف على المخصصات إلخ. ويمكن تطبيق ذلك دون المساس باستقلالية إدارة الصندوق في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأوضحت إدارة الصندوق بأنها توافق على الحاجة لمزيد من الشفافية، وأعلمت أعضاء اللجنة بتطوير نظام لجعل جميع المعلومات ذات الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء متاحة على شبكة الإنترنت ولضمان إجراء الحسابات بطريقة أكثر أتمتة. وسوف يستفيد النظام من استنتاجات وتوصيات هذا التقييم والمناقشات الجارية بشأنه. كذلك فإن إدارة الصندوق أيضا بصدد إعداد مبادئ توجيهية شاملة لتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

20- وأحاطت اللجنة علما باستجابة الإدارة لتوصية التقييم المؤسسي بأن إجراء إعادة تخصيص الموارد في وقت أبكر من دورة تخصيص الموارد ومدتها ثلاث سنوات قد يكون أمرا من الصعب تنفيذه، وقد يحد من مرونة هذا النظام، لأن أولويات الحكومات تتغير من وقت لآخر. ومثل هذه التغيرات لا تتزامن بالضرورة مع دورة التجديد على مدى ثلاث سنوات، وبالتالي لابد من الإبقاء على أكبر قدر ممكن من المرونة. وأوضحت إدارة الصندوق أن إعادة التخصيص لا تحدث إلا في البلدان التي تشير إلى أنها تود التنازل عن مخصصاتها ونادرا ما يحدث ذلك في السنة الأولى، إن حدث أساسا. إلا أن الإدارة أشارت إلى أنها ترصد بشكل استباقي احتمال أن تكون بعض المشروعات غير جاهزة في الوقت المناسب لتمويلها من خلال المخصصات المرصودة لبلدانها أو البلدان التي تود التنازل عن مخصصاتها، وتنخرط معها لضمان إعادة التخصيص في الوقت المناسب.

21- ولفتت اللجنة الانتباه إلى أهمية خلق توازن صحي بين الاحتياجات والأداء في تخصيص الموارد.

22- وبالنسبة لموضوع انخراط المجلس التنفيذي في عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أوضحت إدارة الصندوق أن المعلومات حول المخصصات تُعرض على المجلس بصورة سنوية كجزء من وثيقة ميزانية الصندوق. مشيرة إلى الاستنتاج الذي خرج به التقييم إلى أن المجلس لم ينخرط بصورة كافية في عملية النظام، طلبت اللجنة من مكتب التقييم المستقل توفير توصية محددة تتطرق لكيفية معاملة المجلس لهذا النظام ومجموعة العمل ذات الصلة به وكيف يمكن تحسين هذا الوضع في المستقبل. وعرض المكتب اقتراحين بهذا الصدد، أولهما ضمان إبلاغ أكثر شمولية للمجلس التنفيذي، يتضمن أيضا القضايا الاستراتيجية والمنتظمة والدروس المستفادة من تنفيذ النظام؛ وتعزيز دور مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

23- وعبّر أعضاء مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذين حضروا المناقشة كمراقبين، عن تقديرهم لحضورهم الدورة وعن التقييم الشامل الذي أُجري والنهج الابتكارية التي استخدمها مكتب التقييم المستقل. وأحاطوا علما بالتزام الإدارة بتشذيب النظام، وطلبوا استشارتهم بصورة كاملة وانخراطهم في عملية الاستعراض المخطط لها. كما عبّروا عن دعمهم للتوصيات الرئيسية في التقييم،

وبخاصة تلك المتعلقة بالحاجة إلى تركيز أقوى وأكثر تفصيلا على الفقر الريفي، مضيفين أن الأداء يبقى مكونا رئيسيا، ولابد من تعزيز متانة وعدالة عملية تقدير الأثر عبر البلدان بأسرها.

24- وطلب أعضاء مجموعة العمل أن يوفّر مكتب التقييم المستقل تحليلات أكثر شمولية وموضوعية للبيانات الخاصة بمكون الأداء لتمكين المجلس التنفيذي من تقرير فيما لو كان الوزن الترجيحي الممنوح للأداء أعلى أو أدنى من ذلك الموجود في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، نظرا لأن الصندوق لا يمكن مقارنته بغيره من المؤسسات المالية الدولية على وجه العموم، لأنه يستهدف أشد المزارعين الريفيين فقرا، ولأن 65 بالمائة من مخصصاته تقودها احتياجات البلدان لا أداؤها.

25- وأُشير إلى أن وفي حين أن التقييم قد أظهر أن درجات تقدير المؤسسات والسياسات القطرية غير متاحة في العديد من البلدان، إلا أنه لم يوفّر أي بديل لهذه الدرجات. وبدون مثل هذا البديل، فإن شطب الدرجات من المعادلة سوف يخلف فجوة فيها. ولتجنب الالتباس، حذّرت مجموعة العمل من إضافة المزيد من المتغيرات على المعادلة، لأن من شأن ذلك أن يجعلها أكثر تعقيدا وأقل مرونة بدون الاستجابة بالضرورة لاحتياجات المجموعات التي يستهدفها الصندوق.

26- وأوضح مكتب التقييم المستقل أنه وقبل إجراء مقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، أجري تحليل داخلي للمعادلة استنادا إلى هدف هذا النظام المتمثل في أن تتلقى البلدان الأفضل أداء مخصصات أعلى. وقد أظهر التحليل بأن مكون الاحتياجات كان أقوى بكثير من مكون الأداء. وفيما يتعلق بقضية تقدير السياسات والمؤسسات القطرية، ونظرا لأن 38 بالمائة من حافظة الصندوق لا تمتلك مؤشرا لهذا التقدير، وأن هذه النزعة ستزداد مع تحسن الوضع الإجمالي للدول الأعضاء في الصندوق، فإنه يمكن تعزيز متغير أداء القطاع الريفي والاستعانة به ليحل من ناحية المبدأ مكان تقدير المؤسسات والسياسات القطرية.

27- واستجابة لتساؤل فيما إذا كان بالإمكان لمؤشر التنمية البشرية أن يحل مكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المعادلة، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن مؤشر التنمية البشرية، وعلى الرغم من أنه غير مثالي في التطرق لأبعاد الفقر الريفي، مثل الوصول إلى المياه، إلا أنه يتّسم بميزة كونه مؤشرا مركبا يتضمن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والعمر المتوقع، مما يعتبر عاملا محددا للعديد من المظاهر الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فهو مقياس أقرب إلى رفاهية السكان.

28- وعلى وجه الإجمال، اتُّفق على أن معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تفي بغرضها بصورة جيدة، لكنها تحتاج إلى بعض التشذيب لضمان أن تعكس أولويات الصندوق الحالية وان تحقق توازنا أكبر بين عنصري الأداء والاحتياجات. وعند تشذيبها لهذا النظام، فإن الإدارة بحاجة إلى التركيز على زيادة الشفافية، وإضفاء قدر أكبر من الموضوعية، والتواصل بصورة أكثر ملاءمة مع المجلس التنفيذي بشأن القرارات المتخذة؛ وضمان إشراك ملائم للموظفين. وأخيرا، يتطلّع أعضاء اللجنة قُدما للوثيقة المحدثة التي ستعرض على المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لتركيا

29- ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2016/91/W.P.5 وضميمتها، المتعلقة بتقييم البرنامج القطري لتركيا. ويغطي هذا التقييم 13 عاما من عمليات الصندوق في البلاد، التي تتضمن برنامجين من برامج الفرص الاستراتيجية

القطرية منذ عام 2000. وأشارت اللجنة بتقدير إلى أن البرنامج القطري كان فعالا في زيادة مداخيل السكان الريفيين الفقراء ونوعية حياتهم، من خلال تحسين البنى التحتية الريفية، والإنتاجية الزراعية، وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة.

30- وأشارت اللجنة أيضا إلى الاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها التقييم، وهي الشراكة القيمة والاستراتيجية بين الصندوق وتركيا والتي يمكن تعزيزها وتعديلها لتعكس بصورة أفضل وضع تركيا كبلد متوسط الدخل؛ وبناء الشراكات المستقبلية حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والابتكارات وتشاطر المعرفة؛ كذلك لابد من تعزيز صورة الصندوق. وعلى الرغم من محدودية التمويل الذي يقدمه الصندوق لتركيا إلا أن الصندوق يحظى بتقدير عال كمؤسسة هامة للتطرق لجيوب الفقر الريفي الموجودة في البلاد.

31- ومع اعترافها بأن أهداف المشروعات تتفق مع أولويات الحكومة وتولي الاهتمام الملائم للتسويق وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة، إلا أن هنالك بعض الشواغل بشأن استهداف المزارعين الأفقر والنساء والشباب. وعلى وجه الخصوص، لأن زيادة الدخل لم تترجم إلى فرص للعمالة، وقد أدى ذلك، مترافقا مع عدم كفاية التعاون مع القطاع المالي الريفي، إلى إثارة التحديات في وجه الاستدامة، كما أعاق التنمية الريفية الشمولية. وبهذا الصدد، لفتت اللجنة الاهتمام إلى التوصية التي خرج بها تقييم البرنامج القطري لإعداد خطط عمل للتمايز بين الجنسين خلال تصميم المشروعات المستقبلية التي يدعمها الصندوق.

32- وقد عبّرت اللجنة عن تقديرها لموافقة كل من الحكومة وإدارة الصندوق على الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها هذا التقييم، وعلى إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد على أساسها. وعلى وجه الخصوص، ووفقا لإدارة الصندوق يعكس برنامج الفرص الاستراتيجية القطري استهدافا أكثر تركيزا على المزارعين الأفقر والنساء والشباب؛ وتشديدا على إدارة المعرفة ونظم الرصد والتقييم لتتبّع المشاركة والفوائد والتمكين المجتمعي؛ واهتماما أكبر بتوسيع النطاق والشراكات وحوار السياسات الأكثر فعالية مع الحكومة والجهات الأخرى. وللتطرق لموضوع الاستدامة، فإن إدارة الصندوق بصدد تبني نهج برامجي حيث ستضم المشروعات في الذخيرة بموجب دورتين من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء برنامجا مخططا له للتنمية الريفية ونهجا لسلاسل القيمة تم تبنيه لغرض تعزيز فرص العمالة.

33- وسلطت اللجنة الضوء على الحاجة لإيلاء اهتمام خاص لتصميم المشروعات بحيث تضمن ألا تذهب فوائدها إلى المزارعين الأكثر ثراء. وفي موضوع آخر يتعلق بهذه المسألة، أوضحت إدارة الصندوق إلى أنه ومن خلال التفاوض مع الحكومة، تراجع معدل المساهمة إلى المستفيدين من بعض أنشطة المشروعات المخصوصة من 50 إلى 20 بالمائة لضمان استهداف أكثر تحديدا للمزارعين الفقراء.

34- وعبّر ممثل الحكومة التركية عن تقديره لتقييم البرنامج القطري، وأبلغ لجنة التقييم بأن بلاده قد أحرزت خطوات كثيرة في التنمية الزراعية والريفية، وأن حكومة بلاده مازالت تعتبر الشراكة متعددة الأوجه مع الصندوق عاملا رئيسيا في التطرق للفقر الريفي، والقضاء على التفاوتات، وإدخال تحسينات على القطاع الزراعي.

35- وسعت اللجنة للحصول على إيضاح بشأن تبعات وجهة النظر القائلة بأن الصندوق لا يتمتع بصورة واضحة في البلاد، وأنه بحاجة لتعزيز شراكته مع تركيا ليعكس وضعها كبلد متوسط الدخل. وحيث أن تركيا تعتبر شراكتها مع الصندوق بمثابة معمل اختبار لإدخال الابتكارات، فقد طلب أعضاء اللجنة أيضا إيضاحا

حول سبب اعتبار هذه الشراكة ذات أهمية للصندوق، والأسباب الكامنة خلف الشراكة المحدودة للصندوق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري. وأوضحت إدارة الصندوق بأن شراكتها مع تركيا قد أثمرت عن خبرات قيمة يمكن تقاسمها وتحويلها إلى البلدان المجاورة من خلال بناء القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأخيرا، فقد أشارت إلى أنه يتم السعي لإرساء الشراكات مع الشركاء الإقليميين، وأن إنشاء مكتب قطري للصندوق في تركيا من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانخراط في الأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك إرساء الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة وحوار السياسات.

36- وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء على الدور المزدوج الذي تلعبه تركيا كبلد مانح وبلد مقترض في آن معا، مما يتيح فرصا جديدة لإرساء الشراكات مع زبائن الصندوق خارج مسارات التعاون التقليدية. وتتشاطر تركيا مع الصندوق نفس جدول الأعمال والاهتمامات في السعي لتحوّل ريفي مستدام وشمولي. والصندوق في أفضل موقع يمكن له فيه أن يساهم في الوصول إلى هذه الغاية لجهة المعرفة والخبرة والابتكار. وبالتالي، لابد من أن يصاغ البرنامج القطري تبعا لذلك.

37- وأخيرا، أُشير إلى الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي أُبرم مع الحكومة والذي يعكس الموافقة على جميع التوصيات الخمس الواردة في تقييم البرنامج القطري، وإدراج جميع هذه التوصيات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد قيد الإعداد.

البند 5 من جدول الأعمال: مبادرة تقييم الأثر بموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق: توليفة موجزة للدروس المستفادة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها

38- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2016/91/W.P.7 حول مبادرة تقييم الأثر بموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق: توليفة موجزة للدروس المستفادة، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها كما هي واردة في ضميمة لهذه الوثيقة.

39- وأشارت اللجنة إلى أن الغاية من هذا التقدير هو تتبّع الأثر الخاص ببعض القضايا، مثل الصمود، وقياس عدد الأشخاص الذين تصل إليهم مشروعات الصندوق إلى أقصى درجة ممكنة. وأشار هذا التقدير إلى تلقي حوالي 139 مليون مستفيد خدمات من خلال المشروعات التي يمولها الصندوق – وهو رقم يتجاوز بكثير الهدف الموضوع البالغ 90 مليون شخص كما هو منصوص عليه في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق – وأن هنالك 44 مليونا من السكان الريفيين الذين شهدوا زيادات كبيرة في العوائد الزراعية. وكذلك وقّر هذا التقدير توصيفا جيدا للدروس المستفادة. وحول مؤشر تخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر، أعلمت إدارة الصندوق أعضاء اللجنة بأن الدرس المستفاد من هذه العملية هو أن مؤشر "تخليص الأشخاص من قبضة الفقر" – وقياسه بمؤشر قياسي نقدي واحد، وهو عدد الأشخاص الذين تجاوزوا عتبة خط الفقر – مغلوط وغير كاف؛ وقد فشل في اقتناص الفوائد الهامة والكبيرة التي حُوّلت إلى، وتولّدت من خلال المستفيدين من مشروعات الصندوق. وبالتالي، فإن تقدير أثر مشروعات الصندوق يتطلب جملة أعرض من المؤشرات يتم على خلفيتها قياس تدخلات مشروعات وبرامج الصندوق.

40- ورحبت اللجنة بالتقرير، لكنها أكدت على أن الهدف من التقدير لا يتلخص فقط في كونه فرصة للتعلم، ولكنه يجب أن يمثل أيضا عملية للمساءلة، ومن هنا الحاجة إلى الإبلاغ عن جميع المؤشرات كما اتُّفق عليه خلال عملية تجديد الموارد. وكما سلّط عليه الضوء في تعليقات المكتب على هذا التقدير، هنالك ثلاث قضايا ناشئة، وهي: (1) عدم قدرة تقرير يتكون من توليفة موجزة على الإبلاغ بصورة صريحة عن المؤشرات الجديدة الثلاثة المتفق عليها مع الدول الأعضاء في فبراير/شباط 2012، أي عدد الأشخاص الذين يتم تخليصهم من قبضة الفقر، وطول موسم الجوع، وسوء التغذية بين الأطفال؛ (2) غياب مقطع خاص بالقضايا المنتظمة، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من الأسباب التقريبية لأداء التدخلات الإنمائية الجيد أو الأقل من الجيد؛ (3) أهمية إرساء التوازن المطلوب بين الترويج للمساءلة والتعلم في اختيار المشروعات لتقدير الأثر في المستقبل. وأكد بعض أعضاء اللجنة على أهمية التقدير والتعلم من كل من المشروعات جيدة الأداء ورديئة الأداء على حد سواء. أما وجهة نظر اللجنة، فتتلخص في وجوب أن يبدأ التقييم بالنظر في الالتزامات المعقودة بموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق، والإنجازات في الفترة 2009-2013 والنتائج المتحصل عليها، وبالتالي الخروج بالدروس المستفادة للمستقبل.

41- واعترف أعضاء اللجنة بتعقيد كل من تحديث تعداد الفقر، وطول موسم الجوع، وحالة التغذية، نظرا لأن "الأشخاص الذين يتم تخليصهم من الفقر" ربما لا يكون المؤشر الوحيد الذي يعكس بحق عمل الصندوق. ومع ذلك، ونظرا لأن نفس المؤشر أُدرج في مصفوفة التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإنه من الهام الاتفاق على سبيل المضي قدما في كيفية الإبلاغ بصورة مستمرة عن المؤشرات المتفق عليها لجعل المقارنة بين فترات تجديد الموارد ممكنة. وبالتالي، طلبت اللجنة من الإدارة تزويدها بتقدير عن عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر بما يتماشى مع التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق، حتى انطوى هذا الرقم على هامش خطأ، مع توفير المسوّغ والخيارات المتاحة لتحسين قياس النتائج في المستقبل.

42- واستجابة لذلك، أشارت إدارة الصندوق إلى أن النتائج المسهبة المعروضة في التقرير حول تحسين أصول السكان الريفيين، تظهر أن الصندوق كان خاضعة للمساءلة عن الاستثمارات التي أجراها في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، وأن التركيز على مؤشر واحد قد فشل في اقتناص طبيعة استثمارات الصندوق. وللتطرق لموضوع جودة البيانات، تعمل إدارة الصندوق على إيجاد إطار أعرض للفعالية الإنمائية يتضمن المبادرات الجارية والأنشطة الجديدة المضافة، وهي تتضمن العمل مع شعبة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإعداد نظم لمعالجة البيانات في وقتها الفعلي، وتدريب موظفي الصندوق والحكومات على الرصد والتقييم، وتحسين تصميم المشروعات. كذلك أشارت الإدارة أيضا إلى أنه سيتم تقاسم الدروس والنتائج الناجمة عن مبادرة تقدير الأثر مع الوكالات التي تتسم بنفس العقلية في العمل. وبالمضي قدما، سيعكس استعراض منتصف الفترة لإطار قياس النتائج في الصندوق النقاط المثارة، ويضمن إدراج مؤشرات تعكس النتائج المتوقعة بصورة ملائمة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

البند 6 من جدول الأعمال: نهج الصندوق في استراتيجية الانخراط مع البلدان التي تعاني من أوضاع هشة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليه

43- نظرت لجنة التقييم في الوثيقة EC 2016/91/W.P.6 وضميمتها، التي تتضمن نهج الصندوق لاستراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة التي أعدتها إدارة الصندوق، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها، ورحبت بها كخطوة أولى إيجابية نحو إعداد استراتيجية للتطرق للهشاشة.

44- ومع الاعتراف بأن ورقة النهج هذه سوف تمكّن الإدارة من الحصول على التغذية الراجعة والتعليقات المفيدة لصياغة الاستراتيجية، إلا أن اللجنة استذكرت بالالتزام المعقود لعرض هذه الاستراتيجية في أبريل/نسيان 2016 وطلبت مناقشة هذه المسألة في الاجتماع القادم للمنسقين والأصدقاء. واستجابت إدارة الصندوق قائلة بأنه نظرا للطبيعة الاستراتيجية لهذه الورقة، فسيكون من المفيد الحصول على التغذية الراجعة من المجلس التنفيذي قبل عرض الاستراتيجية بصيغتها النهائية.

45- وناقشت اللجنة أيضا بالتفصيل التعريف الجديد المقترح للهشاشة، والذي عدّلته الإدارة في محاولة منها لضمان المواءمة مع الشركاء الآخرين، ولتأصيل التحديات الناجمة عن العمل في الأوضاع الهشة. وكما أوصى به التقييم المؤسسي عن هذا الموضوع، والذي استكمله مكتب التقييم المستقل عام 2015، فقد رحبت اللجنة بالتأكيد على الأوضاع الهشة في استشراف المستقبل.

46- وعبّرت اللجنة عن قلقها إزاء تركيز التعريف الجديد على ضعف الأشخاص عوضا عن ضعف المؤسسات، مشيرة إلى أن رداءة الحوكمة هي إحدى المحركات التي تؤدي إلى زيادة الهشاشة. كذلك فقد شعرت أيضا بأن هذا التعريف يمكن أن يسمح باللاموضوعية. وطلبت اللجنة أن تتم مواءمة هذا التعريف مع التعريفات التي تستخدمها منظمات الأمم المتحدة الأخرى أو البنك الدولي، ومن ثمة، مواءمته مع الصندوق. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنها قد أجرت استعراضا للمنظمات الدولية الأخرى ونهجها بهذا الصدد، وأنه ما من تعريف حالي متفق عليه دوليا للهشاشة. وأما نهج الصندوق، ومع أنه خاص بالصندوق، إلا أنه يتماشى مع النهج التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

47- واستجابة لتساؤل حول فيما لو كانت "الصدمات" المذكورة في التعريف اقتصادية، أو مناخية، أو تتعلق بأحداث عنف، أوضحت إدارة الصندوق بأن المصطلح يغطي جميع هذا المظاهر.

48- وسعى بعض الأعضاء لإيضاح حول النهج المتمايزة، وفيما لو أن "نافذة الاستجابة للأزمات" ستكون جزءا من التعديلات المخطط لإدخالها على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أو أنها ستمول من موارد تكميلية. كذلك فقد سلطوا الضوء أيضا على الحاجة لضمان الاتساق بين هذا الموضوع وغيره من الاستراتيجيات والسياسات المؤسسية الأخرى في الصندوق، مثل استراتيجية إرساء الشراكات. علاوة على ذلك، أشير إلى إمكانية استخدام الاستراتيجيات القطرية المستقبلية لتكون بمثابة أداة لتحليل الهشاشة، مع الإبقاء على البساطة في أهداف وأنشطة عمليات الصندوق في الأوضاع الهشة.

49- وأوضحت إدارة الصندوق، علاوة على ذلك، أن مؤشر الهشاشة يمكن استخدامه لجميع البلدان؛ وأن النهج المتمايزة للأوضاع الهشة يمكن تطبيقها فقط على العشرين بالمائة الأخيرة (أي حوالي عشرين بلدا)؛ وأنه

سيتم التطرق فقط للأسباب الجذرية التي تقع ضمن نطاق الميزة النسبية للصندوق في هذه الاستراتيجية. وفي الختام، أكدت إدارة الصندوق للجنة على أن جميع التعليقات المتوفرة ستؤخذ بعين الاعتبار.

البند 7 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري للبرازيل

50- استعرضت اللجنة تقييم البرنامج القطري لجمهورية البرازيل الاتحادية (الوثيقة EC 2016/91/W.P.4)، الذي يغطي الشراكة مع البرازيل في الفترة من 2008-2015، والتي تنطوي على ثمانية مشروعات وبرنامجا للفرص الاستراتيجية القطرية أُعد عام 2008، وإدارة البرنامج القطري.

51- وأحاطت اللجنة علما بالمعدل المرتفع للتمويل المشترك الذي توفره البرازيل للمشروعات التي يمولها الصندوق، مما يعكس التزام البلاد والقيمة الكبيرة التي توليها لشراكتها مع المنظمة. وعلى الرغم من أن تمويل الصندوق للبرازيل محدود نسبيا، إلا أنه يبقى هاما في إسهامه في التخفيف من وطأة الفقر الريفي. وأحاطت اللجنة علما بالتحسن الملموس في الأداء الذي طرأ منذ آخر تقييم للبرنامج القطري الذي أُجري عام 2007، ورحبت على وجه الخصوص بما يلي: (1) المعدل المرضي لملاءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2008 والمشروعات الجارية، وإنجازات المشروعات المغلقة؛ (2) التركيز على الأنشطة غير الإقراضية مثل حوار السياسات وإرساء الشراكات وإدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (3) المعدّل المرضي للترويج للمساواة بين الجنسين في المشروعات المستكملة، والحاجة لتحسين تعميم المساواة بين الجنسين في المشروعات الجارية؛ (4) الأثر الإيجابي لإنشاء مكتب قطري للصندوق وتزويده بموظفين مهنيين اثنين ومساعد برنامج واحد.

52- وأشادت اللجنة بمكتب التقييم المستقل للجودة العالية لتقييم البرنامج القطري. وأشارت إلى أن البرازيل توفر مثالا جيدا عن انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل. وأشارت اللجنة إلى التوصيات بتكريس اهتمام أكثر وضوحا للأنشطة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، مع الإبقاء على التركيز على المدخلات الضرورية غير الزراعية لأغراض التحول الريفي؛ ولتحديد تكلفة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ؛ وتعزيز الانخراط وتخصيص الموارد للأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ لخلق توازن أفضل بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية؛ ولندب مدير البرنامج القطري إلى البرازيل.

53- واعترفت إدارة الصندوق بعمق تقييم البرنامج القطري وكفاءة وجودة العملية بأسرها. وبترحيبها بالتوصيات المطروحة، أكدت إدارة الصندوق للجنة على استمرار تركيزها على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأنشطة غير الإقراضية، إلا أنها أشارت إلى أن وضع تكاليف لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد سيتطلب إعداد استراتيجية ومنهجية مؤسسية لهذا الغرض. وسيتم النظر في ندب مدير البرنامج القطري في سياق خطة اللامركزية المؤسسية المقرر عرضها على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. وبهذا الصدد، اقترحت اللجنة أن ينظر الصندوق في إنشاء مجمع إقليمي في البرازيل لتخديم إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

54- وطلبت اللجنة معلومات إضافية حول ما يلي:

- الوقت المستغرق في المصادقة على المشروعات وتنفيذها. وعزت إدارة الصندوق ذلك إلى المستويات المتعددة المطلوبة للموافقة على المشروعات في البلاد بسبب الطبيعة الاتحادية للقطر، مشيرة إلى أن الوضع قد تحسن بالنسبة لآخر مشروعين.
- أي تبعات سلبية على الكفاءة للعدد الكبير من المشروعات التي يدعمها الصندوق في البلاد، والخطط الرامية للتوسيع الجغرافي في المستقبل. وأوضحت إدارة الصندوق إلى أنه، ونظرا لنهج استهداف الإقليم الشمالي الشرقي في البلاد، فلن يكون هنالك تشرذم وتشتت.
- التفريق بين الزراعة على نطاق صغير والزراعة التجارية والعلاقة مع وزارتين مختلفتين (أي وزارة التنمية الزراعية ووزارة الزراعة) وما الذي يعنيه ذلك للصندوق بالنسبة لحوار السياسات والانخراط. وبهذا الصدد، أكدت إدارة الصندوق على أن المناقشات قد بدأت أيضا مع وزارة الزراعة، وأن التنسيق سيتعزز مع كلتا الوزارتين.

55- إضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة أيضا إلى أنه سيكون من المفيد إيلاء المشروعات المزيد من الاهتمام لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، وبناء شراكات أكثر بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون مع الوكالتين الأخرتين في روما ومع الشركاء الآخرين. وأكدت إدارة الصندوق لأعضاء اللجنة على إيلائها لاهتمام مخصوص لبعض سلاسل القيمة المحددة لربط المزارعين بالأسواق. وفيما يتعلق بالمنظمتين الأخرتين في روما والشركاء الآخرين، سلط الضوء على وجود تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة حول تقاسم المعلومات والوثائق، وكذلك الأمر بالنسبة لمركز التميز لأغراض برنامج شراء الأغذية لأفريقيا الذي أنشأه برنامج الأغذية العالمي في برازيليا، علاوة على مراكز بحوث التعاون البحثي الزراعي البرازيلي من خلال سوق الابتكارات الإفريقي البرازيلي. وأما الميزانية الإجمالية المخصصة لأنشطة حوار السياسات فلا تتعدى 10 بالمائة فقط من الميزانية الإدارية للحافظة، وحكومة البرازيل ملتزمة بتوفير تمويل مشترك لجميع المنح المتوفرة.

56- وأشارت اللجنة إلى أن الصندوق يمكن أن يقوم بالمزيد لتحقيق إمكانيته الكاملة في المساهمة في الحد من الفقر الريفي في البرازيل، وبهذا الصدد أشار مكتب التقييم المستقل إلى وجود فرص في مجالات تعزيز صورة الصندوق وحوار السياسات.

57- وفيما يتعلق بتساؤل محدد، أوضح مكتب التقييم المستقل أنه يمكن لتقييمات البرامج القطرية التي يعدها المكتب أن تبلّغ عن عدد الأشخاص الذين تصلهم مشروعات الصندوق وتقديرات أثر المشروعات الإفرادية في بلد ما بهدف الإبلاغ عن عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر.

58- وفي الختام، أثنت اللجنة على المشروعات جيدة الإعداد على الأرض، وعلى العمل الجيد الذي يقوم به الصندوق، وجودة وتفاني موظفَيْ البرنامج القطريين في سلفادور اللذين ينسقان ويجريان الإشراف المباشر على المشروعات ورصد الحافظة وتقييمها وإدارة المكتب القطري.

البند 8 من جدول الأعمال: مسودة ورقة النهج المتعلقة بالتقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق

59- ناقشت اللجنة مسودة ورقة النهج المتعلقة بالتقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق، كما هي واردة في الوثيقة EC 2016/91/W.P.3، ووفّرت تعليقاتها لمكتب التقييم المستقل، والتي حظيت بالترحيب أيضا من قبل إدارة الصندوق. وكذلك فقد تشاطرت الإدارة تعليقاتها المفصلة مع مكتب التقييم المستقل حول مسودة ورقة النهج هذه، ومنها على سبيل المثال أن يشمل هذا التقييم تغذية راجعة تحليلية عن كيفية وضع نهج اللامركزية لتقديرات مظاهر معينة (التكاليف، وقياس النتائج، ومخصصات الموارد البشرية، ومستوى التفويض بالصلاحيات)، مقارنة بكيفية مقاربة المؤسسات المالية الدولية الأخرى (مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي) ووكالات الأمم المتحدة، لقضية اللامركزية فيها.

60- وأحاطت اللجنة علما بأن التقييم يغطي الفترة 2003-2015، وأنه سيستعرض كفاءة وفعالية وأهمية اللامركزية مع إيلاء الأهمية للتعلم من منظمات يمكن المقارنة معها، بما في ذلك إطار سياسة الحضور القطري والنماذج المختلفة للمكاتب القطرية للصندوق، مع تكريس الانتباه للتعلم من المنظمات التي يمكن المقارنة معها. وبهذا السياق، فإنه سوف ينظر أيضا في تطور الحضور القطري منذ بدايته حيث كان برنامجا رياديا للحضور الميداني، إلى إعداد سياسة واستراتيجية للحضور القطري، وتبني استراتيجية الحضور القطري عام 2013. ونظرا للطبيعة التوصيفية لهذا التقييم مع إيلاء اهتمام إضافي لمسألة التعلم، فإن هذا الأخير سوف ينظر أيضا – وإلى المدى الممكن – في الإجراءات الجارية التي أدخلتها الإدارة في عام 2016 لضمان فعالية وكفاءة اللامركزية.

61- وفي تقديرها للفعالية، اعتبرت اللجنة بأنه من الهام لهذا التقييم المؤسسي أن يستشير الشركاء لجمع التغذية الراجعة عن انخراط الصندوق في حوار السياسات الوطني وتقاسم المعرفة، إضافة إلى تعبئة التمويل المشترك. علاوة على ذلك، فإن من شأن تعاون أكبر مع الوكالتين الأخرتين في روما، في سياقات اللامركزية، أن تأتي بميزات كبيرة على وجه الخصوص. وكذلك فقد تم تسليط الضوء أيضا على الحاجة للنظر في نموذج التكاليف إلى الفوائد بالنسبة للامركزية، لأنه وعلى الرغم مما تمثله من فرص لإنشاء شبكات حوار السياسات، فإنه في الوقت نفسه يخلف أثرا كبيرا على وقت مدراء البرامج القطريين. وأكد مكتب التقييم مجددا على إيلاء الاهتمام لهذه المظاهر، وللتعاون مع الوكالتين الأخرتين في روما، وقال بأنه ستُجرى مقارنة للبلدان التي تمتلك مكاتب قطرية وتلك التي لا يوجد فيها مكاتب قطرية.

62- وأخيرا، تساءلت اللجنة عن الوقت الذي يستغرقه التفاوض للاتفاقيات مع البلد المضيف، وطلبت التطرق لهذا الوضع في التقييم، وشجعت مكتب التقييم أيضا على إشراك شركاء من القطاع الخاص في حلقات العمل القطرية المخطط لها بهدف الحصول على وجهات نظرهم. وفي الختام، أكد مكتب التقييم المستقل على أنه سيأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الإضافية التي وفرتها اللجنة في تصميم وتنفيذ التقييم.

البند 9 من جدول الأعمال: الإجراء الخاص بإعداد محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها وتداولها

63- أشير إلى أنه، وفي الدورة التسعين لجنة التقييم، ومع موافقة اللجنة على الإجراء المقترح لإعداد مسودات محاضر دورات اللجنة وتداولها والمصادقة عليها، فقد طلبت اللجنة تنقيح الوثيقة بتوفير معلومات إضافية عن الإطار الزمني المقترح لتداول محاضر دورات اللجنة مع أعضاء اللجنة. وبالتالي، فقد نظرت اللجنة في

الإطار الزمني المقترح، وصادقت عليه كما هو وارد في الفقرتين 14 و15 من الوثيقة EC 2016/91/W.P.8.

البند 10 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

64- صادقت اللجنة على المقترح الذي تقدم به مكتب التقييم المستقل لعقد دورة إضافية للجنة التقييم لمدة نصف يوم صبيحة 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لمناقشة التقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق.

65- وقبل اختتام الدورة، نقل رئيس لجنة التقييم شكره وامتنانه، بالنيابة عن اللجنة وبالأصالة عن نفسه للسيد Ashwani Muthoo، نائب مدير مكتب التقييم المستقل، الذي عُيّن مؤخرا مديرا لشعبة البحوث والانخراط العالمي في دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، والذي سينتقل إلى منصبه الجديد بتاريخ 15أبريل/نيسان 2016. وتم الثناء على السيد Muthoo بصورة كبيرة لتفانيه وحرصه وللخدمة القيمة التي وفرها للجنة التقييم.

66- وفي ختام مداولاتها، عبّر رئيس اللجنة عن تقديره لأعضاء اللجنة، ولمكتب التقييم المستقل، وإدارة الصندوق، وموظفيه، والمترجمين الفوريين والمراسلين على عملهم الدؤوب وصبرهم خلال ما اعتبره دورة مثمرة للغاية.